مجلة أضواء

العدد الخامس والأربعون

اذار / 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الخامس والأربعون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	لماذا لم يحصل المالكي على جائزة نوبل ؟	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	مؤتمر مكافحة الارهاب.. فرصة للتصحيح والنجاح	عادل عبد المهدي	جريدة المواطن	5
3	"ديمقراطية بلا تعقل "	محمد ليلو كريم	مركز انماء للدراسات	9
4	الانفصال ليس هو الحل يا سيادة الرئيس ....؟	شه مال عادل سليم	مركز النور	12
5	العراق.. إلى أين؟	عباس علي العلي	الحوار المتمدن	15
6	هل يعد انتحار الملاحة البحرية في شط العرب انجازاً للمفاوض العراقي؟	عامر عبد الجبار اسماعيل	العراق تايمز	18
7	ملاحظات أولية حول قانون موازنة العراق العامة لعام 2014 م	لطيف عبد سالم العكيلي	وكالة انباء براثا	21
8	الأفكار اللاعقلانية.. وسيكولوجيا الغالب والمغلوب	د.قاسم حسين صالح	المدى	23

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لماذا لم يحصل المالكي على جائزة نوبل ؟[1]

محتويات العدد

يبدو أن جائزة نوبل بعيدة جداً عن منال رئيس الوزراء نوري المالكي ، فلم يبدع رئيس الوزراء نوري المالكي في أي حقل من حقول المعرفة التي تعتمدها الجائزة ، فلا الأدب ولا الطب ولا الفيزياء ولا حتى السلام الذي هو أقرب حقل من حقول جائزة نوبل إليه ، فالمالكي الذي ترأس مجلس وزراء العراق لمدة ثمان سنوات في ظروف هي الأصعب منذ تأسيس الدولة العراقية وهي الأصعب من بين دول المنطقة والأصعب في سجل حزبه الذي تعرّف على الحكم مؤخراً بعد سقوط نظام صدام ، والأصعب بالنسبة له شخصياً ، إذ لم يمارس المالكي منصباً أدنى من هذا بكثير خلال حياته السياسية فكيف برئاسة وزراء العراق.

مع مثل هذه الظروف لا يمكن أن نتوقع لشخص - المالكي أو غيره - أن يحوز على جائزة نوبل للسلام ، مع إن الظروف كانت ملائمة من ناحية أخرى ، فالأنظار والإعلام متوجهة للعراق والعالم كله مرتقب لإصلاح الوضع السياسي فيه لإصلاحه وضعه الأمني وبالتالي الاقتصادي مما ينعكس على إصلاح الوضع عموماً في المنطقة ، وكل ما سيحدث سيلقى تسليطاً للأضواء بشكل غير طبيعي ، وهو ما قد تحقق جزئياً عندما خاض المالكي (صولة الفرسان) في البصرة وبعض مناطق العراق فحقق نصراً كان له صدى واسع على المستوى الداخلي والإقليمي وحتى الدولي ، إذ تنفس الجميع الصعداء عندما قضى المالكي وبدعم داخلي وخارجي على المليشيات مما دفع نحو استقرار سياسي معين فسح المجال من خلاله للحصول على دعم شعبي وسياسي داخلي فضلاً عن الدعم الإيراني والأمريكي.

ولكن المالكي لم يوفَّق لتكملة المشوار ، فتصور أنه (القائد الضرورة) و (مختار العصر) وغيرها من الألقاب التي أوهمه بها مستشاروه ومحبوه كي يكون الزعيم بلا منازع ، فبدأ بضرب خصومه السنة رغم أنه أضعف من ذي قبل ، فقد حصل على رئاسة الوزراء بشق الأنفس إلا أنه توهّم بأن ضرب (طارق الهاشمي) ومن ثم (رافع العيساوي) يشبه ضرب جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر في دورته الأولى خلال صولة الفرسان ، فتوقع أن يحقق انتصاراً على الصعيد الوطني وبذلك يكون الرقم الأصعب في معادلة السياسة العراقية الصعبة.

ونسي المالكي أن الهاشمي والعيساوي ليس مقتدى الصدر الذي قد ينسى أو يتناسى - من تلقاء نفسه أو من ضغط الجارة إيران - خلافاته بسهولة من أجل المصلحة المذهبية ، وأن الهاشمي والعيساوي يقف وراءهما دول لا تستطيع أن تفكر بعراق آمن ومستقر مثل السعودية وقطر وتركيا وغيرها من الدول الداعمة لها.

[1] بهاء النجار- مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فكيف له أن يحصل على جائزة نوبل وقد تسبب من خلال سياسته الخاطئة في تصفية خصومه الى مقتل حوالي 8000 عراقي خلال عام 2013 لوحده ، والآن يريد أن يعيد للأذهان أنه منقذ البشرية فبدأ بحملاته ضد (داعش) التي ترعرعت لأكثر من عام في صحراء الأنبار ، وحتى في حال قضائه عليها فإنه خسر خصوماً لا يمكن أن يقفوا معه في المستقبل - عند تشكيل حكومته التي يُفترض أن تشكل إذا فاز بترشيح الكتلة النيابية الأكبر - مثل الأكراد والسنة العرب وبعض أركان التحالف مثل كتلة المواطن والتيار الصدري الذي تهجم على زعيمهم مؤخراً وبصورة مباشرة ومن دون أي لياقة أدبية أو دبلوماسية ومن دون وضع أي خط رجعة له ومن دون أن يفكر بمشاعر ملايين الناس الذين يتبعون مقتدى الصدر.

فمثل هذا القائد رغم ما يحصل عليه من دعم خارجي وأقرب مثال ما حدث في مؤتمر مكافحة الإرهاب المقام في بغداد فقد صرّحت ممثلة الاتحاد الأوربي بأن المالكي " زعيمنا " على حد تعبيرها لدحر الإرهاب ، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على رضا القائمين على جائزة نوبل ، هذا طبعاً ليس لأن جائزة نوبل هي المعيار والمسطرة التي نعرف من خلالها الحق والحقيقة ومن يستحق فعلاً أن يكون مبدعاً ، وإنما الجائزة كما هو معروف لها بعد إعلامي أكثر مما هو مالي ، فقيمتها بسيطة لا تتناسب مع من تُعطى له - مثل باراك أوباما أو مانديلا أو الاتحاد الأوربي أو غيرهم - ، إلا أنها تُعطى كدعم إعلامي لبعض الجهات والشخصيات التي يُعتقد أنها مبدعة في بعض المجالات ، وفي أحيان كثيرة يؤخذ الجانب السياسي بنظر الاعتبار عند إعطائها لشخصيات خصوصاً في مجال السلام.

فعندما ترضا إدارة الجائزة على شخص تعتقد أنه حقق إنجازاً في مجال السلام بما لا يؤثر سلباً على الداعمين للجائزة والقوى الدولية ، فلا نتوقع مثلاً أن تُعطى جائزة نوبل للسلام لشخص حقق السلام في بلدٍ ولكنه أربك السياسة الدولية أو الأمريكية بالتحديد ، بينما نجد أشخاصاً يحصلون على الجائزة أو رُشِّحوا لها إذا ساهموا في توفير الأمن والسلام للكيان الصهيوني أو على الأقل لم تؤثر على سلامها والقوى العالمية المتنفذة.

لذا وحتى لا تُعطى الجائزة حجماً أكبر من حجمها أتذكر مقولة للسيد الخميني مفجر الثورة الإسلامية في إيران أنقلها بالمعنى : ((إذا رضت عنك أمريكا فراجع نفسك أو إتهم نفسك)) ، وهذا ما يمكن تطبيقه على جائزة نوبل للسلام ، فإذا أعطيتَ هذه الجائزة فاعلم أنك محقق لجزء كبير من أهدافهم.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مؤتمر مكافحة الارهاب.. فرصة للتصحيح والنجاح[2]

محتويات العدد

افتتح يوم الاربعاء المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب الذي تحضره دول ومنظمات عديدة.. وهذا عمل جيد للحكومة.

فالعراق هو البلد الاكثر ابتلاءً وتضحية سواء بما يوقعه الارهاب من خسائر.. او ما يولده الارهاب من اجواء، تربك الاجواء السياسة والاقتصادية والامنية. وهذه خطوط رئيسية نعتقد ضرورة تبنيها.

1- ان لا يجرنا الارهاب باي شكل لمحاربة اهلنا، وهؤلاء بدورهم معنيون بما يقوم به الارهاب من اعمال توقع اقسى الخسائر بالاخرين. ودعم المناطق التي يجد فيها الارهاب تربة خصبة، يقابله مسؤوليات والتزامات للتصدي للارهاب وطرده.

2- العمل بقانون الارهاب بدون تشخيص المنظمات المقصودة به سيجعله اداة استهداف سياسي.. لاتهام اي معارض.. فتشعر شرائح واسعة بانها المستهدفة.. وهذا مضر بالعلاقات الوطنية والعملية السياسية.. وواجبنا اصلاح الامر.. والسبيل تقديم مجلس الوزراء قائمة باسماء المنظمات الارهابية المقصودة الى البرلمان لاقرارها. ويجب ان لا تضم القائمة منظمات ومجاميع تناهض الحكومة.. بل تقتصر على من تستخدم القتل الجماعي والانتحاريين والسيارات المفخخة وقطع الرؤوس وبقر البطون.. والتي تُصدر الفتاوى وتتفاخر بذلك في مواقعها.. كالقاعدة وداعش وجبهة النصرة.. فتكون الملاحقة لهذه المنظمات واعضائها ومن يدعمها، سواء للخلايا الفاعلة او النائمة، باشرت بالعمليات ام لا.

3- التمييز بين العنف والارهاب.. فرغم ان العنف هو جريمة.. لكن العنف تعالجه قوانين العقوبات. وان الخلط بينهما يوسع من قاعدة الارهاب ويمنحه حلفاء حقيقيين او موضوعيين يتقوى بهم.. فالعنف الاجتماعي والسياسي قابل للتفاوض والعلاج.. والارهاب غير قابل، فهو ينمو معتمداً الموت والقتل، بغض النظر عن الدين والمذهب والقومية.

4- التمييز بين الخلافات السياسية مع دول الجوار والسياسات المشتركة لمحاربة الارهاب. فان كان غياب قطر والسعودية لعدم دعوتهما فهذا خطأ منا، وان كانا قد دعيا ولم يحضرا فهذا خطأ منهما.

5- تعتمد محاربة الارهاب اساساً على العمل الاستخباراتي والمعلوماتي، الوطني والاقليمي والدولي.. والعمليات الاستباقية.. والوحدة الوطنية.. وكسب الجمهور ومشاركته.. وتحصين

[2] عادل عبد المهدي – جريدة المواطن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مناعات ودفاعات البلاد وحدودها وعلاقاتها بدول الجوار.. وتنشيف المصادر المالية والاعلامية، الخ.. وتحسين الخدمات ومستوى المعيشة والعمالة.. ومستوى الثقافة العامة.. وايقاف الشحذ الطائفي وثقافة الكراهية والحقد.. ولعل الاجراء الاهم هو السيطرة على العربات وحركتها وهوياتها.. فأهم اجراء لأمن «المؤتمر» (الاربعاء) تحقق بقطع الطرق ومنع حركة السيارات في المناطق المجاورة والحساسة!..

الامام السيستاني..

الدين.. الدولة.. الانتخابات

من يراجع تاريخ الامم، خصوصاً فترات التحولات الكبرى اللاحقة لمراحل طويلة من الاستفراد وقمع الحريات، فسيجد تجارب فيها الكثير من الارتجال والفوضى، كما لدينا اليوم.

غالباً ما يرتكب الحكام الجدد اخطاء بل جرائم كبيرة.. ويتناسون ان التغيير تطلب عقوداً قبل النجاح، وجهوداً وتضحيات وتعلم اشياء كثيرة كانت مجهولة.. وبناء كوادر وتسويات واجراءات معقدة قبل ان يجدوا الزخم الكافي، والقوى المطلوبة، والمعادلات الصحيحة لانتصارهم.. ويتصورون ان الادارة والدولة لن تتطلب سوى اعلان بيانات، وتعيين محازيبهم ومناصريهم.. متوهمين ان الجماهير التي ايدتهم واستقبلتهم استقبال الفاتحين ستبقى معهم.. ولن تطالبهم بانجاز وعودهم.. فيصابون بالغرور، ويلجأون لسياسات حرق المراحل والعدوانية والازمات.. ويصبح دفاعهم عن مواقعهم في السلطة، اهم من تطبيق مناهج الاصلاح الحقيقية.

سيطرح التغيير وثيقة دستورية لن يتم القبول بها دفعة واحدة.. بل ستختلف الاراء حتى يستقر الحال تدريجياً.. وسينتشر الفكر الذي تحرر من الكبت، وسيرفض ولو فوضوياً فكر التسلط والاستبداد.. وستجري الانتخابات التي ستعتورها الكثير من الثغرات، لكنها ستسمح بولادة شرائح سياسية وقوى جديدة.. ورأي عام اكثر خبرة وادراكاً. سيقارن البعض بين الحاضر والماضي ويحن لبعض ايجابياته، متناسين كلفه وسلبياته.. فما ولى اعطى ما لديه وانتهى، واسقطته انحرافاته وظلمه، وهذه سنة الحياة.. ولابد من التقدم الى المستقبل لاحياء روح التغيير والاصلاح. يقول البعض ان كان السيد السيستاني يعطي الارشادات فلا يستمع له الحكام، فستحصل الانحرافات.. واذا استمعوا وطبقوا كلامه، فسيكون الحكم دينياً.. فالامام السيستاني عندما يطرح الارشادات فاحكامها عقلية قلبية، لا قسر فيها.. فهو يترك الحرية للمواطنين.. وهذا هو الشكل الارقى للدفع بالاتجاهات الصحيحة.. كما في الانتخابات. فالوقوف مسافة واحدة لا يعني ان يساوي الناخب بين الناجح والفاشل.. والفاسد والمصلح.. ومن استغل المنصب ومن لم يستغله.. ليؤكد ان البلاد بحاجة الى التغيير والى تداول سلمي للسلطة. فالامام السيستاني لا يتدخل في الانتخابات، بل يعطي ارشاداته المطابقة للمبادئ الاساسية والحقوق والحريات الواردة في الدستور.. فمن لم يستمع له في المرات السابقة فلعل اخطاء التجارب وحصيلتها تجعله اكثر استعداداً للاستماع والتطبيق الان. مثل هذه المواقف، الملازمة بالضرورة مع مواقف اخرى، ساهمت وستساهم في بناء الرأي العام.. الحصانة الرئيسية لتجاوز اخطاء وانحرافات الماضي والحاضر، ولاحداث التغييرات، ولبناء دولة المؤسسات والمواطن.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراق.. وقرار السعودية ضد الارهاب

القرارُ السعودي ضد الارهاب يهمنا مباشرة.. وواجبنا التفاعل ايجابياً، بما يدحر الارهاب.. ولعب دور جماعي، هجومي ومبادر.. واستثمار فرصة المؤتمر الدولي ضد الارهاب القادم.. لمد الجسور مع السعودية ودول الجوار والمنطقة عموماً.

المتضرر الرئيس من الارهاب وتمويله واعلامه والتطرف والفتاوى العمياء هم العراقيون، وبالاخص الشيعة منهم. وسيكونون المستفيدين الرئيسيين من زواله. فما يكابده العراق يعادل، ان لم يفُق، ما يتكلفه العالم مجتمعاً. لهذا طالبنا الاخرين بالتعاون الجاد، والا سينتشر السرطان اليهم ايضاً.. فسوريا كانت ممر الارهاب بحجة محاربة الاحتلال، فابتلت به.. ودول الخليج، ومنها السعودية، كانت مركزاً اساسياً للتنظير والتعبئة والتمويل لاسباب مختلفة.. الى ان اخترق عقر دارها.. وهكذا مع الاخرين .

»المشاركة، او الدعوة على القتال في اماكن الصراعات بالدول الاخرى، او الافتاء بذلك».. و»كل من يقوم بتأييد التنظيمات..». و»الدعم سواء كان نقدياً او عينياً».. و»الاتصال مع اي من الجماعات..».. والتنظيمات المشمولة هي: «القاعدة.. القاعدة/ جزيرة العرب.. القاعدة/ اليمن.. القاعدة/ العراق.. داعش.. جبهة النصرة.. حزب الله/ داخل المملكة.. الاخوان المسلمين.. جماعة الحوثي.. والجماعات والتيارات الواردة في مجلس الامن والهيئات الدولية وعُرفت بالارهاب وممارسة العنف

واشار بيان (11) عالماً من القطيف والاحساء

»ان اعظم مقصد للدين، وأهم مطلب للمجتمع هو بسط الامن والاستقرار.. وبُليت مجتمعات الامة.. بجماعات متطرفة، تمارس الارهاب والعنف تحت عناوين دينية وسياسية والدين بريء.. والعنف السياسي يدمر الاوطان» وان «سيرة ائمة اهل البيت (ع) وتوجيهاتهم الهادية، اذ اكدوا حفظ وحدة الامة ورعاية المصلحة العامة، ورفض اي احتراب داخلي، حماية للسلم والأمن في مجتمع المسلمين، وذلك نهج مراجعنا وفقهائنا الكرام

الحكومة والبرلمان.. هل النجاح عدونا الأول؟

لنَفترض امكانية تعطيل البرلمان وتصرف السلطة التنفيذية بالموازنة قبل اقرارها.. فهل ستحسن هذه الاجراءات الامن والخدمات والانتخابات الحرة النزيهة..

والحياة الدستورية؟ فالموازنة عارض لامراض في الادارة والشراكة والاختصاصات، ان لم ترشد وتحترم، فسندمر ولن نبني

عندما لا تقرّ الموازنة قبل نهاية العام، يسمح القانون بصرف 1/ 12 من الموازنة السابقة للامور الاساسية. فالحكومة قدمتها متأخرة (15 /12/ 2014).. والحقتها بكتاب البترودولار (28 /1/ 2014).. والموازنة مملوءة بمتضادات، وهناك عادة وزارية معروفة.. وهي ارسال المشروع المرتبك للبرلمان، للتملص وتحميل الاخرين المسؤولية.

عمل السيد رئيس الوزراء، بصلاحيات وامكانيات مالية وامنية وقضائية واسعة.. فأين المصافي والموانئ والسكك والطرقات وشبكات الري والكهرباء والمياه والمجاري المناسبة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لهذه الامكانيات؟ وهل منع احد اجراءات اضعفت الهيئات واستقلاليتها، وقرارات لصرف الاموال وتوزيع الاراضي، وتحريك الفرق، وتعيين قادتها وغيرهم من الدرجات الخاصة بالوكالة؟ فما الذي سيتغير؟ غير اضعافه.. واسقاط الشرعية عن نفسه، ان اسقط شرعية البرلمان.

يكرر السيد رئيس الوزراء مادة دستورية بمعزل عن التزامات وسياقات دستورية اخرى.. فيرى المسؤول التنفيذي الاول فوق وخارج المسؤوليات الاخرى.. بينما هو كالمدير التنفيذي لشركة لا يملك اسهمها، عينه مجلس ادارتها او مديرها المفوض.. وهو مسؤول امامهما.. وليس العكس.. فاذا كان تعطيل الحق التشريعي خطراً، فخطر ايضاً حرمان حق التعديلات التشريعية. فهذا سينهي السلطة التشريعية.. فاذا كانت هذه نظرة رئيس وزراء العراق.. فما جدوى الدستور والبرلمان والانتخابات؟

رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء، لا يملك العراق.. ولا مطلق قراراته وسياساته.. فهو يمتلك مساحة قرار.. لكنه لم ولن يمتلك كل المساحات الاخرى، داخلياً وخارجياً.. وحتى لو تمكن من الموازنة، او اقرها البرلمان، فلن تتوفر الفرصة لصرفها قبل الانتخابات، لانجاز المشاريع «المعطلة».. التي لم تحركها 500 مليار دولار سابقة، صرفت دون حسابات ختامية ومراقبة واستجوابات دستورية جدية. فالخزينة تملك بالكاد رواتب شهر واحد. والاموال تأتي من المبيعات الشهرية.. والاسعار في هبوط.. والانتاج متخلف عن المعدلات.. وكردستان لن تصدر 400000 ب/ ي.. وعجز الموازنة الكبير سيسدد بالقروض.. والدول والمنظمات سترفضها بحثاً عن الضمانات، واهمها مصادقة البرلمان. فالموازنة ما لم ترشد، وتتقيد الحكومة بفقراتها، فلن تعني سوى القليل من مصالح الناس، والكثير من الهدر والفساد والفشل.. ولن يكون هناك برلمان وشركاء يُحمَلون المسؤولية.. وسنستمر في جعل النجاح عدونا الاول.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

"ديمقراطية بلا تعقل "[3]

محتويات العدد

تخبرنا الإحصائيات عن تفشي الأمية بين أوساط مجتمعنا , ومع أنني لم أطلع بشكل مباشر على هذه الإحصائيات , التي نريدها أن تصدر من مراكز ومؤسسات مختصة لكي نوليها الثقة في ما تقوله , وعلى كل حال فإن كاتب هذه السطور عراقي يعيش في العراق، وبتماس مباشر مع الناس , ولأنني بتماس مباشر مع الناس أقول: لربما تكون هكذا إحصائيات غير دقيقة حول موضوع الأمية في مناطقنا , وخاصة في المجتمعات الشعبية , ودقة هذه الإحصائيات تتوقف على الجرد الميداني , ولم أشهد جردا ميدانياً مؤسساتياً داخل الأحياء المغيبة , وتطرق إلى دعائم وركائز الأمية , فلكل حالة وظاهرة جذور وأسس أفرزتها , وللأمية في مجتمعنا دعائم وركائز , ونحتاج إلى دراسات وبحوث علمية رصينة لتقفي منابع العوز التعليمي , وسنتطرق إلى الدعائم والركائز التي تغذي هذه الظاهرة الكارثة , آخذين بنظر الاعتبار النتائج التي تترتب على تفشي الأمية في المجتمع.

قبل أشهر قليلة انتقلت للسكن في المنطقة التي أقطن فيها الآن, ومما يدعو للأسف أن لا أجد مدرسة في مساحة سكنية واسعة, فيضطر التلاميذ والطلاب , التلميذات والطالبات , لاستخدام وسائط النقل للوصول للمدارس البعيدة وكأننا في إحدى أفقر الدول في العالم , وأكثرها تخلفاً, واستخدام وسائط النقل يعني إضافة صرفيات إلى ميزانية العائلة , وبعض الأسر تعاني من الدخل المتدني , إن لم تكن دون خط الفقر , وتزداد المأساة حينما أرى جموع الأطفال تتنقل بوسائط نقل شبه بدائية لا تتوفر فيها أبسط المتطلبات والمقومات , فالبعض من الأطفال يضطر للوقوف على دعامة مؤخرة السيارة معرضين أنفسهم للخطر كي يتمكنوا من الوصول لمنازلهم , وقد يصلون في ساعات متأخرة من النهار , وفي بعض الأحيان أجد مجاميع من التلاميذ الصغار متكدسين في مرآب السيارات منتظرين قدومها بعد أن عجزت وسائل النقل عن سد الحاجة بسبب الحشود الكبيرة , وفي وقت الانتظار يتعرض التلاميذ لسوء الأحوال الجوية والحوادث والجهد المضني , وأشياء أخرى...

[3] محمد ليلو كريم – مركز انماء للدراسات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والأنكى أن المدارس تعمل بثلاث مناوبات, كل مناوبة تستغرق ثلاث ساعات , وهذا ما يؤدي للتعجيل باستهلاك الأبنية المدرسية ومحتوياتها.
إن هؤلاء التلاميذ من أبناء البروليتاريا يمثلون واقع المجتمعات التي تسكن ما وراء الأسوار , وداخل الأسوار ينعم البرجوازيون والأرستقراطيون بكل مقومات الحياة المعاصرة, وجل نعيمهم يأتي من دماء وعروق وبؤس البروليتاريين وأبنائهم.
لن توفر مدارسنا التي نوهت عنها أي مستوى من التعليم الجيد , بل هي غطاء للأمية المقنعة , وسنشهد في المستقبل مجتمعاً مستنسخاً عن المجتمع الحالي , إذ ستدوم الأمية والتخلف , فالتعليم الرديء , وعدم وجود مدارس في بعض الأحياء الشعبية , لن يسمح بظهور مجتمع يتعقل الديمقراطية , ولا ديمقراطية بلا تعقل , وإن كان العقل موجودا في رؤوسنا فهو يحتاج لتعقل بعض المواضيع والأشياء عبر الاكتساب , والتعليم من المواضيع التي نكتسبها.
البناء التحتي , تلك الحزم من الأسس الاقتصادية التي إن تطورت فسوف يتطور معها البناء والمجتمع , والتعليم , والمنازل , والطعام , والملبس , والذوق , والوسائط والتكنولوجيا , وبالتالي يتطور المجتمع وتتطور بناه الفوقية من حكومة ومؤسسات ومشاريع ومناهج , فالرخاء الاقتصادي , والتوزيع العادل للثروة وفق تخطيط صحيح ونزيه هي الركائز للبنى الفوقية التي تنتج دولة متقدمة , محترمة.

كيف يستطيع الإنسان أن يستغل ماء المطر النازل من السحاب لينشئ حقلاً وهو لا يعرف الحراثة والزراعة والسقي , ستمر السحب , وينتهي وقت المطر , وتظل الأرض بلا انتفاع , وهكذا الحال مع الديمقراطية , ونحن مثل ذاك الشخص الذي أودع كنزاً في باطن الأرض على أمل أن يستخرجه في يوم آت , وحينما جاء ذلك اليوم , وسُئل عن أي علامة اتخذها ليستدل بها على مكان الكنز , فأجاب: دفنت الكنز تحت سحابة!
إن طريقة (الكنز تحت السحابة) لن توفر لنا مفاهيم ووسائل عقلانية للتعامل مع متطلبات الديمقراطية ومستجداتها , الديمقراطية كنظام وفكرة , فالروابط الحقيقية الصحيحة هي من تربط مرتكزات الدولة مع البنى الفوقية لها.

لقد تحدثنا في الدعائم والركائز, ونعتقد أن الركائز الاقتصادية الصحيحة, ودعائم التخطيط والتطوير والتوزيع التي تعقب حلقة الركائز, ستجعل من الدولة كيانا ذا بنية صحيحة اقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً.

ينبغي أولاً أن ننظر في وعي المجتمع , ونضع لهذا الوعي تصنيفاً دقيقاً, ونشرع بوضع معالجات صحيحة مناسبة , وننفذ المعالجات , فالمجتمع المتأخر في التعليم والثقافة والاقتصاد لن يتعامل مع الديمقراطية تعاملاً صحيحاً, ولو تساءلنا : كم من أفراد المجتمع يفهمون الديمقراطية ومتطلباتها , وعوامل ديمومتها , لخرجنا بإجابة محبطة , ولكنها توفر توضيحاً لعيوب الذهنية الاجتماعية , فعوامل ديمومة الديمقراطية تُبين أن الديمقراطية تدوم بدوام

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإرادة الاجتماعية الواعية التي تتخذ من الديمقراطية نظاماً , فيكون هذا الاختيار هو الحتمية التي تشترط الوعي , أما أن نتصور أن بقاء الديمقراطية مقترن بحتمية قدرية محضة خارجة عن إرادتنا فهذا تصور الواهمين.

إن النظام الديمقراطي لا ينحصر في مؤسسة الحكومة أو بسلطتها العليا , فكل إنسان في الدولة الديمقراطية مسؤول عن ديمومة النظام الديمقراطي , وواجب الدولة بحكومتها توفير الأسس للوعي بالمسؤولية في أوساط المجتمع , وتنمية الوعي صعوداً, ويتحمل المثقفون والمفكرون والأكاديميون والأحزاب والمنظمات المجتمعية والإعلام ورجل الدين الواقعي جزءا كبيرا من هذا الواجب , ولن يصمد النظام الديمقراطي أمام هكذا مستويات من التعليم المتدني , بل سيأتي المستقبل بأجيال غير متعقلة للديمقراطية , وهذه دعوة لديمقراطية نمارسها بتعقل , وليس بجنون , أو بجهل , أو بتمارض.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الانفصال ليس هو الحل يا سيادة الرئيس ....؟![4]

محتويات العدد

قال رئيس اقليم كردستان في كلمته الحماسية يوم الخميس 6 اذار في مطار أربيل الدولي خلال مراسيم اعادة رفات (93) شهيد من ابناء العشيرة البارزانية الذين اعتقلوا في(31 تموز عام 1983)في حملة ظالمة سميت بـ(أنفلة البارزانيين) حيث تم اعتقل حوالي 8 الاف منهم (اغلبهم من الذكور) وتم تصفيتهم ودفنهم في مقابر جماعية في صحراء السماوة على الحدود العراقية السعودية بيد جلاوزة صدام والبعثيين القتلة , قال رئيس اقليم كردستان: ان القيادة الكردية ستتخذ موقفا لن يتوقعه اي احد، اذا ما استمرت بغداد بسياستها العدائية تجاه اقليم كردستان , وقال نصاً : لااريد ان اهدد، ولكن اذا ما استمرت حكومة المالكي في سياستها العدائية، فسنتخذ موقفا لن يتوقعه اي احد، وعلى المشككين في كلامنا هذا ان ينتظروا. .....!!

واضاف بارزاني في كلمته الارتجالية قائلا:" سبق وان حذرت قبل سنوات من ان العراق امام خطر كبير، وان لا قيمة ظلت لمفهوم الشراكة والتعايش، والازمة الراهنة ازمة قديمة ...!!

كما اشار رئيس اقليم كردستان الى ان الازمة الراهنة ليست ازمة (النفط والموازنة)، ولكن المشكلة تكمن في ان هؤلاء يريدون النيل من هيبة الكرد واقليم كردستان، ويريدون ان لا نكون اصحاب قرارنا وان يتعاملوا مع اقليم كردستان كمحافظة، هؤلاء يريدون ان يقرروا ونحن ننفذ وننسى كل التضحيات التي قدمها الشعب الكردي، وهذا هو اصل المسألة .... !!

ويرى بعض المراقبين بان الازمة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان ناتجة عن ثلاث نقاط رئيسية ، وهي :

1 - أن الإقليم يريد تسويق نفطه من خلال شركة النفط الكردية (كومو) ,

2 - إيداع إيراداته في بنك التنمية العراقي في الولايات المتحدة الأمريكية برقم حساب خاص بإقليم كردستان ،

3 - أن يكون حق تحريك هذه الأموال بيد رئيس الإقليم حصراً.....!!وبغداد ترفض هذه الشروط جملة وتفصيلا ....

ومن هنا يرى الكثيرون بان (الانفصال) لايساعد الاكراد على فتح الأبواب المغلقة بين الاقليم وبغداد , وليس هو الحل لتجاوز الازمات والمشاكل والصراعات الداخلية , وان طرح هذه القضية بين فينة واخرى لا تعدو اكثر من كونها دعائية وورقة للضغط السياسي يخدمها الظرف الذي تمر به دول المنطقة التي تضم مواطنين أكراد , بالرغم من انه حلم يسعى الاكراد إلى

[4] شه مال عادل سليم – مركز النور

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تحقيقه، لاسيما وانهم يمثلون واحدة من اكبر القوميات في المنطقة، ومن حقهم أن تكون لهم دولة موحدة ....وخاصة ان كل مواطن كردي في اي دولة من دول العالم يتمنى أن تكون له دولة، ولكن التمنيات شيء والحقائق شيء اخر.....!!, بالاضافة الى ان الاقليم محاصر ومهدد من دول معادية للتجربة الكردستانية , ثم أن دول الجوار وتحديدا ((تركيا وايران) ترفض رفضًا قاطعًا مشروع الانفصال.

وهنا نسأل كل من يهمه الامر: ما جدوى الانفصال بدون احياء القطاع الصناعي والزراعي والإنتاج الحيواني بما يخدم جميع الفئات على مستوى القطاع ويضمن في تحقيق دخل إضافي واكتفاء ذاتي للأسر وزيادة المساحات الخضراء وتحسين الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل....؟ ماجدوى الانفصال في ظل احتكارالسلطة وجميع قطاع ومفاصل اقليم الحكومية ومنها قطاع النفط والغازمن قبل الحزبين الرئيسيين في الاقليم وتخويل رئيس الاقليم في تحريك اموال بيع نفط اقليم كردستان حصراً , رغم ان الجميع يعلم ان النفط هو ملك لكل الكردستانيين وليس ملك الرئيس ..!!

ما جدوى الاستقلال في ضل سياسة التقشف وعدم وجود خطة لدى حكومة الاقليم فيما يتعلق بتنظيم الموازنة وفق العجز الحاصل وعدم أخذ الاحتياطات وافلاس البنوك و عدم وجود السيولة النقدية وعجز الميزانية والخ ...؟

ما جدوى الانفصال وحكومة اقليم كردستان عجزت وتعجز عن دفع رواتب مئات الاف الموظفين الذين يعملون في مؤسساتها بسبب رفض الحكومة المركزية في بغداد دفع الحصة المقررة للاقليم من الموازنة ؟ ما جدوى الانفصال في ظل الصراع والتنافس على المناصب والمكاسب الحزبية الضيقة في الاقليم وعدم الشفافية في عقود النفط المبرمة بين الاقليم ودول الجوارو التلاعب بالثروة النفطية وتصديرها واستحواذها من قبل الحزبين الرئيسيين في كردستان ؟ .

نعم .... ان الانفصال في ظل هيمنة الحزبين الرئيسسين على جميع مفاصل الحياة وتفشي الفسادو المحسوبية والمنسوبية وتنسى المصالح العامة للشعب وغياب المساءلة وعدم الشعور بالانتماء للارض والوطن لا يسوى شيء ....!!

ماهو الحل :

ان الحل يكمن في عدة نقاط نذكر منها :

1 - ايجاد نظم قانونية ,اجرائية و ديمقراطية شفافة تذوب في داخلها التمايزات والفوارق لصالح المواطنة المتساوية والانتماء للدولة العراقية الوطنية الفيدرالية وليس العكس ... !!

2 - العمل على استثمار ثروات البلد في مشاريع تسهم في خلق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتنمية المتكافئة التى تحقق نقلة نوعية لجميع العراقيين دون استثناء .

3 - الخروج من عقدة فوبيا المؤامرة و الضيم والغبن والازدواجية السياسية.....

4 - الاعتراف بالاخر وبالشراكة الحقيقية واستقامة الحياة السياسية والتمسُك بالدستور والقوانين لقيام دولة فيدرالية فعلية بكامل إداراتها .....

5 - العمل الجدي والتجاوب الفعلي مع الحكومة الاتحادية في مسالة تصدير النفط العراقي .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لذلك يا سيادة الرئيس فلا اراكم قد لامستم الواقع بشئ جديد يستحق الذكر في خطابكم يوم امس في حضورعوائل الشهداء الابطال ...وعليه اقول: إن من مصلحة العراقيين (عربأ وكردأ وتركمانأ واشوريين)وغيرهم الحفاظ على وطنهم الفيدرالي والاستفادة من الدروس السابقة التي برهنت كل وقائعه بان (الانفصال) حالياً لايمكن ان يكون هو الحل الامثل مهما كان بريق هذا الانفصال.. كما ان من مصلحة العراقيين جميعأ ان يعملوا على معالجة المشاكل بإنصاف وعدل ومصداقية وبما ينهي المظالم ويعيد الاعتبار لاصحابها ويشيع ثقافة الشراكة والتعايش والتسامح الضاربة في اعماق تاريخ بلدنا العريق ...

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراق.. إلى أين؟[5]

محتويات العدد

لم تكن النتائج المأساوية التي يمر بها العراق في الوقت الراهن غريبة عن توقعاتنا السابقة التي أثرنا فيها كل تداعيات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما توقعناه من حالة مزرية وفواجع متواصلة ترتبط اشد الارتباط بالأوضاع السياسية المتردية بين القوى المهيمنة صاحبة القرار وفي مقدمتها ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي التي تتحمل الجزء الرئيسي في هذا التردي والحالة المزرية كما تتحمل سياسة المراوغة وكيل الاتهامات واستغلال قضية الإرهاب بدون الالتفات الجدي للميليشيات الطائفية المسلحة التي تتحرك بكل حرية وقانونية مخالفة القوانين التي تنص على عدم السماح بوجودها المسلح، ولم تكن القوى السياسية الأخرى بعيدة عن هذا التردي فقد ساهمت هي الأخرى في تعقيد الأمور بهذا الشكل أو ذاك ولم توحد جهوداً لا في البرلمان ولا خارجه من اجل إيقاف الانحدار والوقوف أمام تعنت وانفراد نوري المالكي بالقرارات المصيرية وردعه من التجاوز على الدستور أو خرق الاتفاقيات التي أبرمت وفي مقدمتها اتفاقية اربيل بعد ولايته الأولى، واستمرت الأزمات تتوالى فمن أزمة إلى أزمة ومن تعقيد إلى تعقيد ومن خلافات وصراعات من مكون إلى آخر وياليت من اجل مصلحة البلاد أو مصلحة الناس بل أنها صراعات غير مبدئية بين الكتل ومن اجل المصالح الذاتية والحزبية والطائفية والمكاسب والاستحواذ على القرار حتى وصل الأمر إلى ما هو عليه من سوء إلى أسوء وأخذت الأيدي الخارجية تلعب في مقدرات البلاد واستحوذت على موارده وبخاصة النفط تحت طائلة من الحجج بما فيها التعاون مع مافيا الفساد والتهريب وامتد هذا التدخل حتى أصبح القرار العراقي مرتهناً لتوجهاتها وأهدافها ومصالحها، وَجَرّتْ أكثرية أقسام البلاد إلى التطاحن والانقسام، وعمت الاحتجاجات والمظاهرات أكثرية المحافظات وقد انحصرت في البداية على الاعتصامات والاحتجاجات السلمية ليبرز الإرهاب الممول بشكل منظم داخلياً أولاً وثانياً خارجياً بعد استغلاله تباطؤ الحكومة وعدم جديتها في إيجاد حلول منطقية وسريعة للمشاكل التي لم تكن عصية على الحل ، وأطلقت يد الميليشيات الطائفية المسلحة لتساهم يداً بيد مع الإرهاب التكفيري في التدمير والقتل والفساد، وهذا ما نراه في بغداد والانبار والموصل والفلوجة ومناطق عديدة في صلاح

[5] عباس علي العلي - الحوار المتمدن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الدين وبابل وكربلاء وكركوك وغيرهم من مناطق البلاد من تداعيات مسلحة وتفجيرات إجرامية وقتل واغتيال وتهجير وصولاً إلى تزايد أفواج الهاربين من مناطقهم وديارهم والعاطلين عن العمل وتفشي الفساد والرشوة في جميع مرافق الدولة تقريباً، فابسط معاملة لمواطن لا تنجز إذا لم يدفع المعلوم لمافيا من موظفين ومساعدين همهم الوحيد نهب جيوب المواطنين واستحواذهم على اكبر قدر من قوتهم اليومي فكيف حماية المال العام وعدم الاستيلاء عليه بطرق ملتوية والذي يقدر بمليارات الدنانير العراقية، وبدلاً من إيجاد الحلول المنطقية السليمة والذهاب إلى بر السلامة نجد التوجه إلى استعمال القوة والسلاح وزج الجيش بكل ثقله للاشتراك في صراع مسلح ليس غايته الحفاظ على امن واستقلال البلاد ومقارعة القوى الخارجية الطامعة التي تريد نهب خيراتها عن طريق التدخل المباشر إنما بالضد من القوى المعارضة التي كانت منذ البداية قوى سلمية معارضة للنهج الحكومي الطائفي، ولم تفرق ا لحكومة بين هذه القوى وبين القوى الإرهابية وفي مقدمتها ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي لا نعرف من أين تمول بملايين الدولارات ومن يدفعها للقتل والتخريب .

أما مسرحية الصراع والخلاف مع قيادة الإقليم التي باتت شماعة تعلق الحكومة وجهات سياسية أخرى مشاكلها عليها فقد أوججت مرات عديدة حتى بات الخلاف وكأنه قضية مستعصية ولا يمكن حلها وعلى الرغم من اللقاءات بين حكومة الإقليم ورئيس وزرائه وبين الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي المتكررة نجد لا أفق قريب للحل لا بل زاد من تفاقمها عدم دفع الرواتب للإقليم الذي اثر بشكل مباشر على حياة عشرات الآلاف من المواطنين الذين يعيشون على مرتباتهم وانتقل الوضع على الحياة الاقتصادية والمعيشية مما دفع مئات الآلاف من الكرد وغيرهم إلى دخول الأزمة من أوسع أبوابها وراحت الاتهامات المتبادلة بين الفرقاء الذين يدعون بالتحالف الاستراتيجي تخلق الحيرة والاستغراب أمام اتهامات الحكومة بتهريب النفط من الإقليم وبخاصة منطقة " كرميان " إلى إيران وأفغانستان بواسطة صهاريج النفط المعدة لهذا الغرض فضلاً عن خط أنبوب النفط الذي اكتشف على الحدود التركية العراقية، وتبقى كما في السابق إقرار الميزانية وحصة الإقليم من المشاكل التي تُرحل كل عام إلى عام آخر تحت طائلة من الاتهامات والخلافات ولا ينظر إلى مصلحة الشعب بعين الاعتبار ولا إلى المشاريع التي تنتظر إقرار الميزانية، وليس الموازنة والعلاقة مع الإقليم أو العلاقات بين القوى السياسية إلا جزء من مشاكل وقضايا لا تحصى وفي مقدمتها التدخل في شؤون السلطة القضائية وتسييس القضاء وقضية تداعيات الانتخابات ومحاولات التأثير على البرلمان والضغط باتجاه إخضاعه للسلطة التنفيذية فضلاً عن الأعمال العسكرية في الانبار والفلوجة التي طالبنا منذ بداية الاعتصامات السلمية بضرورة إيجاد الحلول والتفاهم بدلاً من الإهمال والتقاعس وتنبأنا بالنتائج وهاهي أمام أعين الجميع، وعدم أنجاز القوانين الضرورية للعملية السياسية وبناء الدولة المدنية كقانون النفط والغاز وقانون الأحزاب وقوانين أخرى مازالت تنتظر التشريع وقد رحلت من دورة برلمانية إلى دورة وقد ترحل أيضا إلى الدورة الانتخابية القادمة أو ستبقى قيد المجهول وحسب أهواء الكتل الكبيرة النافذة، وبهذا يعيش العراق حالة من الفوضى وتعدد مراكز القرار والخلافات العميقة ولا ينظر المواطن بالطمأنينة والاستقرار لمستقبله بل بعين القلق والخوف والمصير المجهول ويقترب رويداً رويداً من التقسيم على

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أساس طائفي وقومي ضيق، حتى الانتخابات أصبحت عبارة عن مسرحية تعد فصولها حسب المخططات غير الشريفة وانقلب الحماس لدى المواطن العراقي والتفاؤل بالديمقراطية والحريات إلى التشاؤم وأصبحت الحياة لا تطاق لا امنياً ولا معيشياً بالنسبة لملايين الكادحين وأصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة بينما يحصد الإرهاب والميليشيات الطائفية أرواح المواطنين الأبرياء الذين يعانون في كل لحظة من الحالة المزرية التي يعيشونها في ظل حكومة يتحكم فيها بالمطلق ائتلاف دولة القانون ورئيس الوزراء نوري المالكي، البعض يتحدث عن التغيير القادم مع الانتخابات القادمة فأي تغيير يعنون؟ وبخاصة أن المهيمنين على سلطة القرار استطاعوا خلال سيطرتهم على السلطة والأموال أن يتلاعبوا بالقوانين والقضاء وحياة المواطنين المعيشية ولديهم القدرات المطلقة تقريباً على إخضاع الإعلام والأموال العامة لشراء الذمم وخداع المواطن الفقير وبقانون انتخابي ما زال أعرجاً، داعيك من التداخلات الخارجية والدعم المادي الهائل لبعض الأحزاب والكتل للتأثير على الانتخابات وحتى حرف وتزوير نتائجها لصالح فئة حزبية أو طائفية ، لابد من الاعتراف بالوضع المأساوي الذي يمر بالعراق والقلق من باب الحرص على مستقبله ووحدة أراضيه ووحدة الشعب بمختلف مكوناته، ولا بدم من القول الصريح إلى أين يسير العراق؟ بعد دخوله العام الثاني عشر بعد الاحتلال وسقوط نظام البعث في ظل هذه القوى التي لا تأبه لمصيره مثلما تأبه لمصالحها ونفاقها والادعاء بالحرص والروح الوطنية، لا بد من الوقوف بكل حزم ضد التهميش والتخلص من الحكم الطائفي والتوجه الطائفي واعتماد دولة المواطنة وحل القضايا والمشاكل بطريقة التفاهم والحوار بدلاً من العنجهية والتشدد، لا بد من الاعتراف بان العراق لن يدار بالطريقة القديمة ولا بالطريقة الطائفية بل عن طريق الديمقراطية والاعتراف بحقوق الجميع متساويين أمام القانون والخضوع التام لمفهوم تبادل السلطة سلمياً على أساس الانتخابات الديمقراطية والمواطنة

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هل يعد انتحار الملاحة البحرية في شط العرب انجازاً للمفاوض العراقي؟![6]

محتويات العدد

لقد كان العراق قبل التوقيع على اتفاقية عام 1975 مع ايران الشاه وبرعاية جزائرية يمتلك الملاحة بشكل كامل في مياه شط العرب حيث كانت السفن الداخلة فيه تبحر تحت قيادة مرشد بحري عراقي وعلم عراقي بما فيها السفن المتجهة الى موانئ ايران الواقعة على شط العرب ولكن بعد ان تم التوقيع على هذه الاتفاقية سيئة الصيت ، اصبح شط العرب مقسوماً الى شطرين وفقاً لخط التالوك الذي يمثل اعمق نقطة فيه حيث اصبحت السفن الداخلة باتجاه الموانئ الايرانية تبحر تحت قيادة مرشد بحري ايراني وترفع علم ايراني وبسبب تكاسل واهمال الجانب العراقي لصيانة جرف شط العرب من الجانب العراقي وانشغال النظام آنذاك بالحروب والازمات الاقليمية بدأ الشط بالانحراف عن مساره الحقيقي لاسيما مدخله حيث اصبح امتداد خط التالوك يحول ميناء العمية العراقي الى جانب الساحل الايراني اضافة الى إن شط العرب تعرض الى العديد من حوادث غرق السفن وارتفاع نسبة الاطيان وانخفاض الغاطس حتى وصل الى ادنى مستوى له في الشط بحدود (2,5) متر في اقصى جزر مما يضطر الجانب العراقي في هذه الحالة الى حلول موعد ارتفاع المد ليتسنى له ادخال السفن المتوجهة الى مينائي المعقل وابو فلوس ومنذ سقوط النظام البائد عام 2003 تم تشكيل لجنة عراقية ايرانية برئاسة وزارة الخارجية في كلا البلدين لإعادة ترسيم مسار شط العرب اضافة الى ترسيم الحدود البرية المختلف عليها بين البلدين وإن اعمال هذه اللجنة التي استغرقت وقتاً طويلاً جداً حالت دون انتشال الغوارق وحفر القناة الملاحية في شط العرب وفي هذه الحالة يعتبر العراق المتضرر الوحيد لان الجانب الايراني كما بينت سلفاً يمتلك ساحلاً طويلاً على البحر ولديه عدة موانئ على الخليج العربي إذ كان على اللجنة المذكورة ان تعيد مسار شط العرب الى ما كان عليه قبل اتفاقية عام 1975 على اقل تقدير وحسبما مثبت في الخرائط الأدميرالية الدولية اي يتم الحفر في جرف الجانب الايراني وان يقوم العراق بدفن الجرف في الجانب العراقي بالحجر حتى يتم بلوغ خط الثالوك الى موقعه الاصلي وكانت ايران قد استفادت من الوضع السياسي المضطرب وحولت مجرى نهر الكارون عن شط العرب بل ذهبت الى رمي مياه البزول لديها في

[6] عامر عبد الجبار اسماعيل/ وزير النقل السابق –العراق تايمز

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الشط مما سبب ارتفاعاً في ملوحته حيث إن ذلك لا ينعكس سلباً على الزراعة في المنطقة بل يؤثر على عمر الموانئ والقطع البحرية المصممة للعمل في المياه العذبة لكن ورغم كل هذه التجاوزات نرى إن السياسة الخارجية للعراق مصرة على التفاوض لحسم ملفات حدودية مهمة مع دول الجوار رغم الوضع السياسي الحرج والذي تتربص له دول الجوار لتحقيق مغانم جديدة من الحدود العراقية علماً إن مجلس شورى الدولة ابدى تحفظه على اي اتفاق حول النزاعات الحدودية مع دول الجوار والذهاب الى التحكيم ومن ثم الى المحاكم الدولية وقد بين مجلس شورى الدولة سبب تحفظه في كتابه الموسوم (قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة لعام 2009) الصفحات 294/293/292 حيث بين سبب تحفظه على الفقرة (1) من المادة (16) على اتفاقية قمع الاعمال غير المشروعة ضد السلامة البحرية والتي اعتمدت من الامم المتحدة عام 1988 وفقاً للنص التالي (وحيث إن جمهورية العراق لا تمتلك من خبرات التحكيم وامكانيات التفاوض ما يمكنها من مسايرة الدول الاخرى في هذا المجال ولكننا نرى وللأسف الشديد تسويات حدودية مع دول الجوار والتي اسفرت عن تنازلات جديدة لاسيما اتفاقية خور عبدالله المذلة مع الكويت وتسوية انحراف شط العرب مع ايران)0

بعد تسلمي منصبي كوزير للنقل في منتصف عام 2008 وحتى نهاية 2010 كان الجانب الايراني قد اقترح مشروع الربط السككي بين ايران والعراق من خلال المنفذ الحدودي الجنوبي وكان هدفه من وراء هذا المشروع هو ربط موانئ ايران الواقعة على الخليج العربي بجميع الدول الاوربية عبر القناة الجافة العراقية واقصد بها خط السكة الممتد نحو الاراضي التركية في الشمال وقد رفضت في حينه هذا الطلب رغم إلحاح الجانب الايراني وكان هدفي هو جعل هذا المطلب ورقة رابحة بيد المفاوض العراقي لإعادة شط العرب الى سابق عهده وقد ابلغت الجانب الايراني بهذا الرفض واشترطت الموافقة عليه إعادة شط العرب وفتح المنافذ المائية التي اغلقت على العراق بعد عام 2003 ولكن الضغوطات الكبيرة التي كانت تمارس للموافقة على الربط السككي بحجة المساهمة في نقل زوار العتبات المقدسة وافقنا في حينه على هذا المشروع على اساس الربط لقطار احادي السكة (المونو ريل) وبحمولة محورية لا تزيد عن (15) طن بحيث لا يصلح الا لنقل المسافرين فقط ولكن الجانب الايراني اخذ يمارس ضغوطاً اضافية للموافقة على الربط السككي المزدوج اي بحمولة تزيد عن 25طن لكي يصلح لنقل البضائع وقد رفضت الطلب مرة اخرى لمبدأين احدهما اقتصادي يتعلق بالموانئ العراقية التي تعد مفصلاً مهماً من مفاصل الاقتصاد الوطني والتي ستضرر من هذا الربط اذا ما حصل حيث سيتم تفريغ البضائع في الموانئ الايرانية دون موانئنا وهنا تنحصر فائدة العراق فقط في تعرفة النقل بواسطة خط السكك فقط عبر القناة الجافة كما ذكرت (ترانزيت) أما دون هذا الربط الذي رفضناه فإن جميع العوائد بما فيها تعرفة السكك واجور وخدمات السفن وعوائد الوكالات البحرية والخدمات اللوجستية للسفن وغيرها ستصب في صالح الاقتصاد العراقي إما المبدأ الثاني لهذا الرفض فهو سيادي بامتياز وهو إن العراق لو حصر قناته الجافة بموانئه فقط فستضطر الدول الخليجية لربط مشاريعها الاقتصادية مع اوربا بواسطة هذه القناة بدلاً من قناة السويس لذلك قلت في حينه ان الحكومة والبرلمان إذا أرادت ان تتنازل عن هذه الامتيازات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وتمنح ايران الموافقة على الربط السككي معها فليكن هذا الموضوع في سلة واحدة بيد المفاوض العراقي ليكون ورقة ضغط مقابل اعادة شط العرب الى السيادة العراقية كما كان قبل اتفاقية عام 1975وفتح جميع المنافذ المائية التي اغلقت بوجه العراق من قبل ايران بعد عام 2003 (وهكذا الحال مع الكويت) ولكن ايران رفضت هذا الشرط واصرت على الطلب عارضة ان يكون المشروع بين الشلامجة والبصرة على نفقتها وقد ظل موقفنا ثابتاً برفض مشروع الربط السككي مع ايران وحينها زارني السفير الايراني في مكتبي وقدم لي عرضاً تتعهد ايران بموجبه تجديد ولايتي كوزير للنقل لأربع سنوات قادمة مقابل موافقتي على هذا المشروع الذي يلحق ضرراً بالغاً باقتصاد العراق وقد طردت السفير الايراني في حينه من مكتبي رافضاً هذا العرض وبقيت مصراً على موقفي الرافض حتى انفكاكي من وزارة النقل في 2010/12/26 0

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ملاحظات أولية حول قانون موازنة العراق العامة لعام 2014 م[7]

محتويات العدد

مع احتدام الجدل بين الكتل السياسية، وبخاصة المؤثرة في المشهد العراقي حول التوجهات العامة للسلطتين التشريعية والتنفيذية حيال مختلف القضايا الخاصة بمسار العملية السياسية، تدخل مناقشة قانون الموازنة العامة في العراق لعام 2014 م العراقي جلساتها الحاسمة تحت قبة البرلمان بعد أن تنامت شدة الخلافات التي ما تزال قائمة حول طبيعة فقراتها منذ ارسالها منتصف كانون الثاني الماضي من الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى رئاسة مجلس النواب الذي لم يفلح حتى الآن من قراءة القراءة الأولى لهذا القانون الذي قد تستغرق الخلافات والمقاطعات بين الكتل السياسية بشأنه وقتا طويلا على الرغم قصر المدة المتبقية من عمر مجلس النواب في دورته الحالية التي لا تسمح بمزيد من فرص تعطيل القوانين المقدمة إلى البرلمان التي يشكل قانون الموازنة العامة أبرزها؛ بالنظر لكونها تعبِّر عن برنامج العمل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية، ما يعكس أهميتها بتطوير الأداء في المنظمات العامة؛ بوصفها الأداة الرئيسة التي يمكن بوساطتها نجاح الدولة في تحقيق أهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تشكل الموازنة وإعدادها رافدا أساسيا في اغناء السياسة والجهد التنموي وتلمس الاحتياجات وأولويات التنميةالاقتصادية والاجتماعية. وهو الأمر الذي يفرض على جميع الكتل السياسية ضرورة تغليب المصلحة العامة على المنافع الخاصة وغيرها من رؤى ومراهنات الطبقة السياسية التي أفضت إلى تحميل البلاد كثير من الأزمات، حيث أن العراق بحاجة إلى قانون موازنة يقوم على البحث والتحليل بعيدا عن رغبات وتوجهات النخب السياسة. وبالاستناد إلى التسريبات ضيقة الحدود التي أعلنتها اللجنة المالية النيابية، فإن إجمالي التخصيصات المالية المقترحة لقانون الموازنة العامة يصل إلى أكثر من (174) تريليون دينار عراقي، وهو ما يعادل (160) مليار دولار امريكي، خصص منها ما نسبته (63 %) إلى أغراض (النفقات التشغيلية)، في حين لم تتجاوز تخصيصات (النفقات الاستثمارية) في هذا القانون حاجز الـ (36%) من القيمة الكلية للموازنة العامة التي تزامنت عملية البت في إقرارها مع اقتراب الانتخابات النيابية العامة التي من غير المستبعد استثمارها وتوظيفها من بعض الكتل السياسية لأغراض تتعلق بالدعاية الانتخابية في نهج مرفوض شعبيا؛ لما يحمله من معان وتوجهات من شأنها الإضرار بالعملية السياسية وتحجيم التجربة الديمقراطية الفتية التي دفع من أجلها شعب العراق تضحيات جسام،

[7] لطيف عبد سالم العكيلي – وكالة انباء براثا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أثبتت تجربة السنوات الماضية غيابها عن أجندة بعض النواب!!!. ومثلما أفضت إليه طبيعة بناء قوانين الموازنة العامة الخاصة بالأعوام الماضية، كان أبرز ما يميز موازنة العام الحالي المقترحة هو زيادة نسبة النفقات التشغيلية على حساب الحصة المقترحة للنفقات الاستثمارية، ما يفرض على كاهل السلطتين التشريعية والتنفيذية النظر بجدية إلى ضرورة البحث في مهمة ردم الهوة الواسعة بين تخصيصات الموازنة العامة بشقيها التشغيلي والاستثماري، فضلا عن العمل على زيادة نسبة النفقات الاستثمارية؛ بغية توافقها مع حاجة البلاد إلى مشروعات البناء والإعمار والخدمات البلدية والاجتماعية التي ينبغي أن تتضمنها استراتيجية التنمية الوطنية من أجل إقامة وتأهيل بنى البلاد الارتكازية التي تعرضت أغلب موجوداتها إلى الانهيار بفعل جسامة التداعيات التي أحدثتها سنوات الحروب والعقوبات الدولية التي عاش تحت وطء شدتها شعب ما يزال يضغط على جراحه وهو يواجه العمليات الإرهابية وغيرها من التحديات المحلية والإقليمية والدولية. ومما يستلفت الانتباه أن الخط البياني لحجم النفقات التشغيلية من إجمالي قوانين موازنات الأعوام المنصرمة في تصاعد مستمر منذ عام 2003 م؛ بالنظر لطغيان عقدة الصفة الاستهلاكية على الفعاليات التي تعكس توجهات وزارات الدولة ودوائرها، فضلا عن غياب المؤسسات الانتاجية التي بوسعها أن تشارك إيجابيا بإضافة موارد إلى الدخل في ظل الحاجة إلى زيادة تخصيصات الفعاليات الاستثمارية وتوظيفها بتخطيط علمي منظم يتيح للقيادات الإدارية إمكانية توجيه إدارات مختلف القطاعات الانتاجية لتنمية مواردها وتطوير كفاءة اداءها. إن مهمة دعم المشروعات الاستراتيجية والتنموية في العراق الذي يتميز بتشتت قدراته، وتهالك القسم الأعظم من بناه التحتية تستلزم رصد تخصيصات مالية كافية لتأهيلها وتحديث قدراتها المادية والبشرية والفنية والتقنية، بغية المساهمة في ممارستها الخيارات المتاحة ، واستثمار ما تملكه من عوامل بوسعها التأثير في مهمة تدعيم الاقتصاد الوطني، ما يجعل الأمر منوطا بالقيادات الإدارية للشروع في بحث وتحليل تجارب عمل السنوات الماضية عبر الاعتماد على مراكز الدراسات والبحوث والمتخصصين في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومثقفو البلاد وسياسييها، فضلا عن الاستعانة بوسائل البحث العلمي وآلياته من أجل تلمس نقاط الضعف في موازنات الأعوام الماضية وسبل تفادي ما يترتب عليها من أخطار، بغية الارتقاء بسبل إقامة مشروع قانون الموازنة الاتحادية حاضراً ومستقبلاً بما يضمن فاعلية مضامينها الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب تخصيص الجزء الأكبر من قدراتها لأغراض النفقات الاستثمارية، بوصفها المعيار الحقيقي الذي يتوافق مع التوجهات الخاصة بإقرار التنمية المستدامة التي تشكل الركيزة الأساس في عملية تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، فضلا عن ضمان صحة الرؤى الطموحة في مهمة اللحاق بركب العالم المتمدن بعد سنوات الحروب والعزلة والتخلف . .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الأفكار اللاعقلانية.. وسيكولوجيا الغالب والمغلوب[8]

محتويات العدد

يقدم لنا تتابع الأحداث،في العراق والبلدان العربية،أدلة تقنعنا نحن المهتمين بعلم النفس السياسي بأن السياسيّن تتحكم بهم أفكار غير عقلانية..أخطرها فكرة (الغالب والملغوب)..بمعنى أن التنافس أو الصراع السياسي يجب ان ينتهي (بانتصارك) وهزيمة خصمك. فما حصل بسببهم من أحداث تراجيدية أودت بحياة مئات الآلاف من الضحايا،في العراق فقط، وما نجم عن أفعالهم من حياة بائسة ودمار ورعب يومي..كان سببه اعتقاد الأطراف المتصارعة بأن العنف (يجب)أن يستمر إلى أن يستسلم الطرف الآخر..أو سحقه لأنه يتحول عندهم إلى عدو. وهذا الاعتقاد هو في حقيقته وهم (*illusion*)يفضي إلى فكرة غير عقلانية..خلاصتها: إن مواصلة العنف سيجبر الطرف الآخر على الإذعان له والقضاء على من يصفه بأنه مصدر الشرّ. وبما أن كل طرف يرى نفسه أنه يمثّل (الخير) ويرى في الآخر أنه مصدر (الشرّ)، فان الحقيقة العقلانية المؤكدة هي أن العنف بينهم سيستمر إلى ما لا نهاية..وهذا ما حصل بعد التغيير في العراق وبعد ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا.

لنتوقف عند معنى (الأفكار اللاعقلانية)..ولنبدأها بمقولة جميلة لفيلسوف إيطالي اسمه ماركوس أوريليوس تقول:(إن حياتنا من صنع أفكارنا)..ومقولة جميلة أيضا لشكسبير :(ليس هنالك من شيء حسن أو شيء سيئ..ولكن التفكير هو الذي يجعله كذلك).وعلى رأي عالم النفس الأمريكي (بيك) فان انفعالات وسلوكيات الفرد تتحدد بناءً على طريقة تفكيره ووجهة نظره في الحياة،وأن نظرته للعالم تبنى على المعرفة والافتراضات التي تتكون لديه نتيجة الخبرات السابقة.

وتشكل الأفكار اللاعقلانية أهم الأسباب التي تدفع السياسيين العرب، في السلطة تحديدا، إلى إنتاج الأزمات والإدمان على إنتاجها لاسيما في الصراعات الداخلية التي يقدح زنادها من بيدهم الأمر بين القبائل أو المذاهب أو الطوائف أو الكتل السياسية التي حدثت في العراق وفي بلدان الربيع العربي بعد ان ضعفت هيبة الدولة..ومعروف سيكولوجيا ان ضعف هيبة الدولة وانحسار الأمن فيها وغياب سلطة القانون يؤدي إلى نشوب الصراعات بين مكونات الشعب على أساس القومية والدين والمذهب كما هو حاصل ويحصل في العراق..فضلا عن الحركات الإسلامية بكل مسمياتها التي تؤمن بأفكار لاعقلانية وتجاهد نحو جعلها واقعا عقلانيا.

وللسياسيين،الذين لا يقرأون ما يكتبه علماء الاجتماع وعلم النفس والطب النفسي(بالواقع ..يخشونهم لأنهم يكشفون لهم حقيقتهم)،نقول: ان نوعية الأفكار التي يحملها الفرد هي التي تحدد نوعية سلوكه..بمعنى ان اختلاف الناس في سلوكهم راجع إلى اختلافهم في ما يحملونه من أفكار.ولنأخذ مثلا.. الإرهابي،فهو يحمل فكرة انه إذا فجّر نفسه فإنه يكون شهيدا وسيلتقي

[8] د.قاسم حسين صالح - المدى

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بالنبي في الجنة التي فيها حور العين..وهي فكرة غير عقلانية، لا من حيث علاقتها باليوم الآخر وإنما من حيث أن النبي والدين يعدّان من قتل نفسا بلا سبب فانه يكون كمن قد قتل الناس جميعا..فكيف بالإرهابي الذي يقتل أبرياء بينهم أطفال؟!. وقس على ذلك الكثير من الأفكار غير العقلانية..التي تختلف من حيث حدتها وخطورتها حين تصبح مرضا نفسيا أو عقليا..مثال ذلك: أن تسيطر على الفرد فكرة أن أمه تريد أن تضع السم له في الأكل..وهذه حدثت فعلا..أو ان زملاءه أعضاء الهيئة التدريسية يريدون ان يكيدوا له..وهذه أيضا حدثت فعلا..وانتهت الحالتان بقتل الأم وعدد من الزملاء!

والواقع أن غالبية السياسيين، في عراق ما بعد التغيير وبلدان الربيع العربي، تتحكم بهم أفكار غير عقلانية من هذا القبيل. ولهذا علاقة بنوعية الخبرة..فتاريخنا العراقي ،السياسي والاجتماعي بشكل خاص، صاغ تفكيرنا بطريقة صرنا نفهم فيه الصراع على أنه حالة بين ان تكون أو لا تكون..بين أن تبقى أو تفنى!..وهذه ناجمة ،في واحد من أهم أسبابها،عن ان جيناتنا الوراثية تشفرت فيها (سيكولوجيا الغالب والمغلوب)من زمن أسلافنا قبل الإسلام يوم كانت العصبية القبلية قائمة على هذه السيكولوجيا ،وتعمقت أكثر لدى من تسلم السلطة على مدى ألف وأربعمئة سنة..وصارت أكثر حدّة ،فبعد ان كانت بين قبيلة وقبيلة أصبحت في ما بعد بين من يتسلم سلطة مصحوبة بثروة واعتبار وبين خصوم كثر ،حولت عقدة (الغالب والمغلوب) إلى برانويا..تقفل نوافذ التفكير العقلاني في التفاوض والحوار وتوجّه العقل نحو نافذة الأفكار اللاعقلانية.

إن هذا التشخيص ليس اعتباطيا بل مستند إلى النظرية التطورية التي ترى ان السلوك الذي يتكرر عبر الزمن يجري تشفير له في الجينات وينتقل عبر الأجيال..ولك أن ترى ذلك في ما حدث ويحدث في العراق وبلدان الربيع العربي..الذين تتحكم بهم سيكولوجيا الغالب والمغلوب..وتدرك أيضا أن حدتها تختلف باختلاف تاريخ كارثية أحداثها..فهي في تونس مثلا أقل حدة من العراق الذي ينفرد تاريخه بالكوارث والفواجع.

خذ الوضع الآن في العراق قبيل الانتخابات ،فلقد تحول إخوان الأمس الذين كانوا في تحالف أو ائتلاف واحد إلى فرقاء متخاصمين كل واحد يكيد للآخر..مدفوعا بسيكولوجيا الغالب والمغلوب التي تجبر كل طرف على أن يتعامل مع الطرف الآخر بأسلوب حذر وتأويلي..وتلك محنة الحكومة ..أنها مصابة ببرانويا..أزمنت،عبر عشر سنوات، فصار علاجها مستعصيا.

ليس هذا فقط بل ان هنالك إعادة إنتاج صورة النظام الدكتاتوري في جلباب ديمقراطي.فالحزب الحاكم في السلطة الآن تتحكم به فكرة انه اذا خسر الانتخابات وعهد البرلمان القادم برئاسة الوزراء في الحكومة العراقية المقبلة لآخر من حزب آخر فانه ستجري له تصفية كالتي جرت لحزب البعث،حتى لو كان رئيس الوزراء هذا من نفس طائفته..بل انه سيشيع بين منتسبيه والمتعاطفين معه والطائفيين بـ (أننا اذا خسرنا راح تصير دمايات)..وهذه أفكار غير عقلانية لأن أهم مبدأ في النظام الديمقراطي هو تبادل السلطة سلميا.

وليس بمستبعد (أن تصير دمايات)..لأن الشعور بالحيف أو الاضطهاد أو الظلم الذي أصاب الخصوم قد يدفعهم إلى ذلك..ولأن السياسة عليها اللعنة جعلت العراقيين يستطعمون أخذ الثأر من الخصوم.وصار الحال ينذر بخطر أبشع شرّا إن الذين كانوا بالأمس متحالفين تحولوا الآن إلى خصوم حاقدين.فما حصل في يومي 10 و11 آذار 2014 من تظاهرات وتبادل ألفاظ نابية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وأوصاف مخجلة تحط من قيمة رموز سياسية ودينية ،تشير هذه المرّة إلى أنها ستكون (كسر عظم) وإنهاء علاقة وإعلان خصومة شرسة بين أقوى كتلتين :دولة القانون والأحرار،ستفتح باب الشر وتعلن عن اصطفافات جديدة تتحكم بها أفكار لا عقلانية لأشخاص وقيادات مأزومة نفسيا.

ونصيحة تبرّئ الذمة:

إننا ما لم ننظف رؤوسنا من الأفكار اللاعقلانية،ونكع جموحنا بشدّ لجام سيكولوجيا الغالب والمغلوب..ونجنح إلى التهدئة والتبصير..فإنها (تصير دمايات فعلا)..تمتزج فيها دماء كل العراقيين.

مؤسس ورئيس الجمعية النفسية العراقية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء